مجلة المساء الأسبوعية
أوال
عدد 07 - من 10 الى 16 دجنبر 2010 - الثمن 10 دراهم

Du 25 au 31 03 11

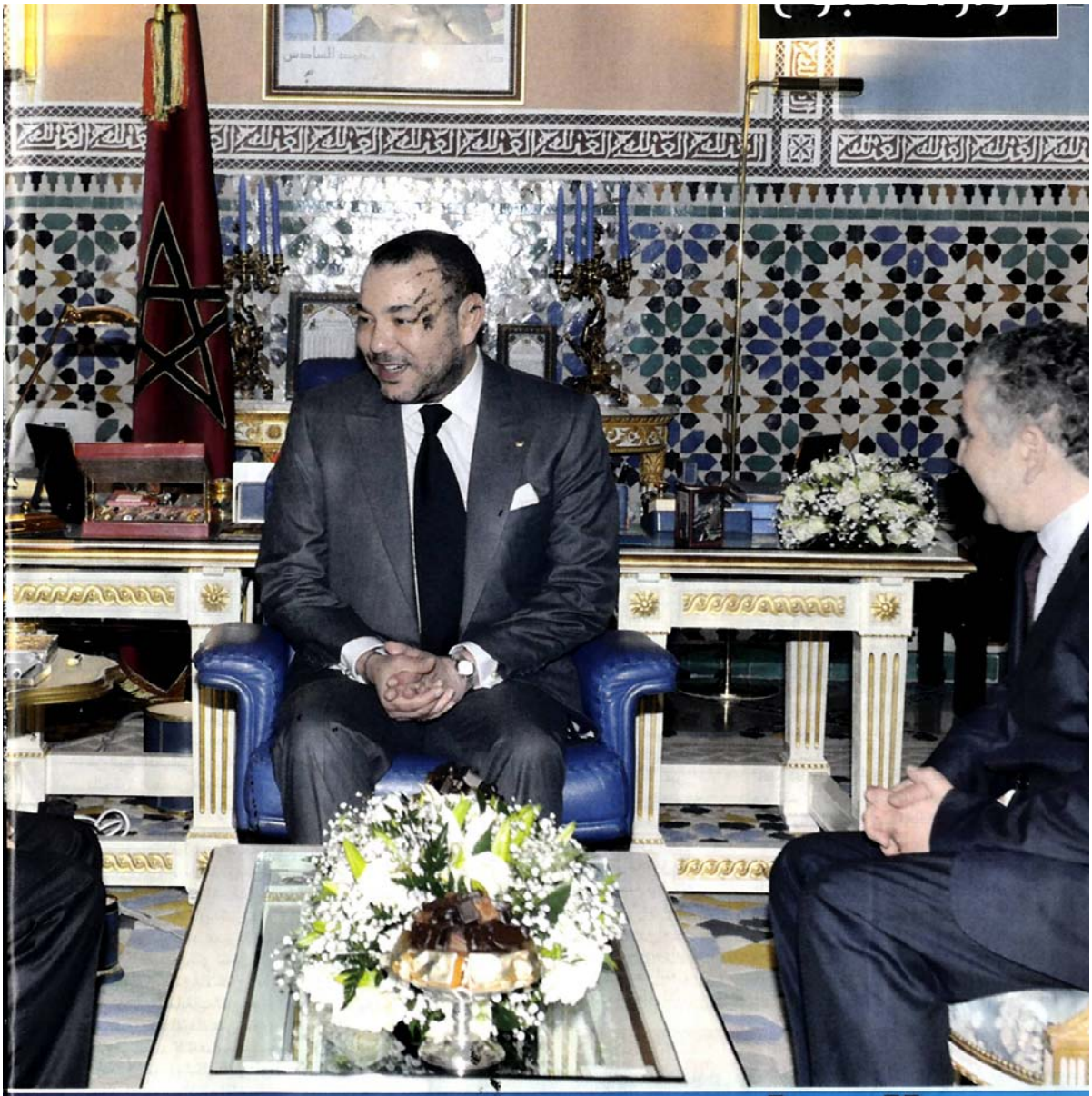

محمد الصبار .. الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

ملزمون بحل مشكل بن بركة وجميع الملفات

مجلة المساء الأسبوعية
أوال
عدد 07 - من 10 الى 16 دجنبر 2010 - الثمن 10 دراهم

Du 25 au 31 03 11

بعد الأمواج الهائجة من التطورات التي لاحقت هذا الرجل منذ تعيينه أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يخرج محمد الصبار، في هذا الحوار، الذي خص به «أوال» لتوضيح عدة نقط تهم المجلس الجديد ومستقبله. يكشف الصبار أيضا، في هذا الحوار، عن خارطة الطريق المبدئية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكيفية تعامله مع الملفات الكبرى التي ورثها عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فضلا عن التحديات التي رفعت في وجهه منذ لحظة تأسيسه.

أجرى الحوار : عزيز الحور

تم تشكيل «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» بدل «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان»، ما الهدف من هذه الخطوة؟

أود أن أؤكد أن الهدف من تشكيل «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» يتمثل أساسا في إحداث آلية جديدة ودينامية أخرى مغايرة، تنهل من مبادئ باريس المتعلقة بحقوق الإنسان، والمتعلقة، أيضا، بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وخطوة تأسيس «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» تندرج في إطار دينامية عامة تتوخى الإصلاح الشامل.

خريطة الطريق

هل سيتبنى المجلس الحقوقي الجديد نفس منهجية عمل المجالس الوطنية لحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها دوليا، أي أنه ستكون له طبيعة تقريرية وليست استشارية فقط، كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السابق؟

لا بد من التذكير بأن المؤسسات الوسيطة هي مؤسسات عبارة، في عمقها، عن مؤسسات استشارية ولها حق التقرير، مع احترام اختصاصات المؤسسات الدستورية الأخرى، وبشكل لا يفضي إلى التطاول على اختصاصات مؤسساتية أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الظهير الجديد المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تضمن مقتضيات جديدة وصلاحيات جديدة ستمكن المجلس من التصدي التلقائي والاستباقي.

إضافة إلى كل ذلك، سيتاح للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إجراء الأبحاث والتحريات، بما في ذلك الاستماع للأطراف والاستعانة بالشهود، لكن الأهم في ذلك كله هو أن توصيات المجلس لها قوة معنوية.

هناك من اعتبر أن «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» لم يحقق ما جاء من أجله. ما هي هفوات هذه التجربة السابقة التي ستعملون على عدم السقوط فيها؟

أعتقد أن «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» راكم تجربة مهمة في مجال المراقبة والملاءمة، إضافة إلى الإجابات عن أسئلة الماضي الأليم.

تأتى ذلك بصفته كان جهة متابعة من أجل أجرأة وتنفيذ التوصيات التي تضمنها التقرير النهائي لهيأة الإنصاف والمصالحة.

في رأيي، التقييم العام لتجربة «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان»، إلى جانب التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، هو موضوع يهم كافة الهيآت الحقوقية والمدنية ومختلف المتدخلين والفاعلين، وربما سيطرح علينا، بعد تكوين المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن نهيئ شروط إنجاز تقييم موضوعي لما راكمناه من تجارب إلى حد الآن.

الإرث الثقيل

من بين التركات التي لم يستطع المجلس السابق التخلص منها ملف اختفاء المهدي بن بركة، هل سيعمل «المجلس الوطني لحقوق

<<<

محطات

1955 الولادة بالرباط بداية السبعينات: الانضمام إلى الشبيبة الاتحادية

1979 الحصول على شهادة الباكلوريا كمرشح حر

1984 اعتقاله والحكم عليه بستة أشهر حبسا بسجن لعلو بالرباط

1984 الانضمام إلى حزب الطليعة.

1993 بداية العمل في ميدان المحاماة بهيأة الرباط

2009 نهاية ولايته كرئيس لمنتدى الحقيقة والإنصاف

2011 تعيينه أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

مجلة المساء الأسبوعية
أوان
عدد 07 - من 10 الى 16 دجنبر 2010 - الثمن 10 دراهم
Du 25 au 31 03 11

المجلس الوطني لحقوق الإنسان فور تأسيسه ملف المعتقلين السياسيين على خلفية ملف بلعيرج، والذين راجت أخبار حول إطلاق سراحهم، قبل أن يتناهى الخبر إلى علم سجناء ما يعرف بالسلفية الجهادية ويخوضوا اعتصاما مطالبين بالإفراج عنهم، ماذا سيعمل المجلس من أجل حل هذا المشكل؟

أؤكد لك أنني أشغل منصب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهذا المجلس لم يتشكل بعد، وحين تشكله لنشرع في دراسة كل الملفات بدون استثناء.

عقدت لقاءات مع معتقلي ما يعرف بالسلفية الجهادية إثر تصعيدهم للاحتجاجات إلى درجة محاولة بعضهم الانتحار، ماذا تمخض عن هذه اللقاءات؟ وهل ننتظر حلا للمشكل بالإفراج عن هؤلاء المعتقلين السلفيين؟

صحيح، قمت بزيارتين للمعتقلين المنتمين إلى السلفية الجهادية، وكانت الزيارة الأولى بسجن سلا، أما الثانية فكانت بالسجن المركزي بالقنيطرة. استمعت خلال اللقاءين لانشغالات المعتقلين ومطالبهم، كما تم مدهم بمعلومات حول «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» والظهير المنشئ له، معبرين لهم عن استعدادنا للإسهام في تحقيق انفراج سياسي واسع ببلادنا.

« أؤكد على أن الموقف المعبر عنه من طرف الصديق عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بعدم المشاركة في تركيبة المجلس الجديد هو تقدير محترم »

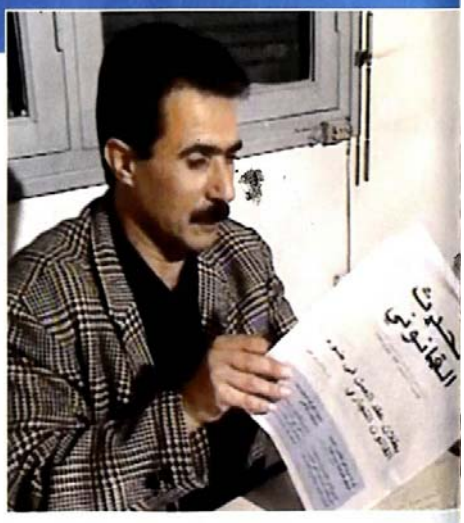

جمر أكثر اتقادا وسخونة. أمر عكسه تصدر اسمه للائحة أكثر الأحداث تفاعلا طيلة الشهر الجاري، بدءا من مسيرات الاحتجاج وتجاوزات الأمن بالدار البيضاء وخريبكة التي وجد الصبار نفسه في غمرتها مقتفيا آثار ما يمكنه الكشف عن حقيقة ما جرى، في أول اختبار للمجلس الجديد، وصولا إلى تلاحق الأخبار بشأن الإفراج عن المعتقلين السياسيين في ملف بليرج، والذي تبين أنها مجرد إشاعات ما دام المجلس لم يصدر بشأنها بيانا. فهل تنفع تجربة هذا الرجل في مجال حقوق الإنسان في مغامرته الجديدة؟ هل سيشفع له رصيده كله في حال فشل ينتظره المتربصون؟

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان قالت، على لسان عبد الحميد أمين، نائب رئيستها، إنها لن تشارك في «المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، كما أنها لا تتوقع منهم تقديم الشيء الكثير، كيف ستعملون على إقناع الجمعية، وباقي الجمعيات الحقوقية الأخرى، بالانضمام إلى تجربة المجلس؟

أؤكد على أن الموقف المعبر عنه من طرف الصديق عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بعدم المشاركة في تركيبة المجلس الجديد هو تقدير محترم، أما التوقعات من العمل الذي يمكن لهذا المجلس القيام بها فالزمن وحده كفيل بالإجابة عنها.

علاقتنا بالآخرين

وماذا عن علاقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمؤسسات الأخرى، وفي مقدمتها المنظمات الدولية التي تصدر تقارير تتضمن، غالبا، إدانات للمغرب، إلى جانب مؤسسات وطنية تم إنشاؤها حديثا، مثل مؤسسة الوسيط، التي جاءت بدل ديوان المظالم، ومنصب المندوب الوزاري لحقوق الإنسان الذي تم خلقه نهاية الأسبوع الماضي؟

نحن منفتحون وحريصون على التفاعل مع كل المنظمات الدولية الوطنية والتعاطي مع تقارير حقوقية لها صفة موضوعية، كما أنه سيكون لنا الحرص الكامل على التعاون مع مؤسسة الوسيط، وعلى توطيد العلاقة المؤسساتية مع المندوب الوزاري لحقوق الإنسان.

وكيف تعلق على تصريحات الذين انتقدوك بعد تعيينك أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

لا أريد الدخول في تشنجات مع من ينتقدونني. يمكن للجميع الانتقاد وأحترم جميع التقديرات، ولكن مع احترامها لكرامة الإنسان وتجنب التهجم الشخصي.

هل ستقدم استقالتك في حال فشل المجلس في تحقيق الأهداف وفق تصورك الشخصي؟

ما لا أتمناه هو الموت الرمزي.

مجلة المساء الأسبوعية
أوان
عدد 07 - من 10 إلى 16 دجنبر 2010 - الثمن 10 دراهم

Du 25 au 31 03

<<<

الإنسان» الجديد على إيجاد حل لهذا الملف، علما أن هذا الموضوع تتحكم فيه اعتبارات سياسية؟

صحيح أن هناك عدة ملفات عالقة محدودة في مجال استجلاء الحقيقة، ونحن ملزمون بمتابعة هذا الموضوع، مع الحرص على أن يكون ذلك بالجدية المطلوبة، كما نراهن على تعاون كل الإرادات الصادقة من أجل الوصول إلى المخارج المرضية لذوي الحقوق بالدرجة الأولى.

أعلن الملك محمد السادس عن دسترة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وتبني مبدأ سمو مواثيق حقوق الإنسان الدولية على القوانين الوطنية. كيف سيعمل المجلس على تحقيق هذا المبدأ وتفعيله بدون الاصطدام مع بعض الخصوصيات المغربية، مثل تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية مثلا؟

تجب الإشارة إلى أن الخطاب الملكي ليوم 9 مارس تضمن الإشارة إلى دسترة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وهو ما يتضمن النص على سمو المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على التشريعات الوطنية.

هذا الإجراء من شأنه أن يحد من الخصوصية لفائدة الكونية والشمولية.

يتضمن مفهوم حقوق الإنسان مقتضيات حقوقية اجتماعية واقتصادية، والتي شكلت جزءا من مطالب حركة 20 فبراير، كيف سيعمل المجلس على تحقيق هذه المطالب؟

من السابق لأوانه أن نتحدث عن خطة «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتفاعل مع حركة 20 فبراير، والسبب هو عدم هيكلة «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» إلى حد الآن.

غير أنه من المؤكد أننا سنعزز عمل المجلس السابق في هذا الصدد، كما سنوسع دائرة الاهتمام بالحقوق المذكورة، والعناية بشكل أكبر بحقوق الفئات الهشة.

« صحيح أن هناك عدة ملفات عالقة محدودة في مجال استجلاء الحقيقة، ونحن ملزمون بمتابعة هذا الموضوع، مع الحرص على أن يكون ذلك بالجدية المطلوبة »

ملفات ساخنة

الإعلان عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان جاء في ظرفية مشحونة، وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه الجميع أن يكون هناك انفتاح عقب الخطاب الملكي، جاء الجواب بتدخلات أمنية عنيفة بالدار البيضاء وخريبكة، ما ردكم على هذه الأفعال، خصوصا وأنك انتقلت شخصيا إلى خريبكة لاستجلاء حقيقة الوضع، فماذا تبين لكم، وهل سيتخذ المجلس خطوة فعلية بالدعوة إلى محاسبة المسؤولين عن هذه التدخلات الأمنية؟

كان من الضروري أن نشغل الإمكانية الواردة في الظهير البربري للقيام بزيارة ميدانية وتجميع المعطيات التي ساهمت في حدوث ما وقع بمدينة خريبكة.

في انتظار تحليل هذه المعطيات وكذا السياقات سنحدد شكل التعاطي من الزاوية الحقوقية مع تلك الأحداث.

من المواضيع التي طرحت على طاولة

<<<

محمد الصبار.. القابض على الجمر

لم يبد على محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه استرجع بعض الأنفاس منذ لحظة تنصيبه بالمجلس. منذ الأيام الأولى بدأ العمل المسترسل بظهور ملفات ساخنة عشية يوم التعيين، ويتجلى ذلك أساسا في التدخلات الأمنية العنيفة بالدار البيضاء وخريبكة لفك اعتصامات ووقفات احتجاجية. لحظات ساخنة، إذن، يعيشها هذا الحقوقي القادم من عالم المحاماة والسياسة والتعليم وكثير من النضال بين ثنايا زمن الرصاص.

فقد ولد سنة 1955 بالعاصمة الرباط التي تابع بها دراسته الابتدائية والثانوية إلى حين التحاقه بوزارة التربية الوطنية كمعلم بإحدى المدارس الابتدائية.

عمله الأول كان بالعاصمة، غير بعيد عن مراكز صنع التفاعلات السياسية والحقوقية، التي وجد الصبار نفسه في غمرتها منذ بدايات الشباب. ففي سنة 1979 حصل الصبار على شهادة الباكالوريا كمرشح حر، إلا أنه سرعان ما سيقدم استقالته من الوظيفة العمومية ليقرر الالتحاق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، إذ حصل على الإجازة في علم الاجتماع.

عمل الصبار، مباشرة بعد ذلك، مديرا لمعهد الإمام الغزالي للتعليم الحر، وفي الوقت ذاته كان يتابع دراسته بكلية الحقوق بالعاصمة، إلى أن حصل على الإجازة في القانون العام.

كانت تلك البداية الفعلية للصبار في عالم الحقوق، بالانطلاق من تنفس رائحة أمهات كتب القانون، والانكباب النظري على تجارب نظم الحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان بدول أخرى.

الخطوة الثانية في طريق الدفاع عن الحقوق بدأت سنة 1993 بالاشتغال محاميا بهيأة الرباط. كان الصبار قد راكم قبلها تجارب سياسية عديدة أججت فيه جذوة النضال من أجل ما يتصور أنه حق، فقد انخرط في صفوف الشبيبة الاتحادية، كما انتمى إلى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، قبل أن يشغل عضوية اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، أكثر الأحزاب السياسية المغربية المعاصرة مواجهة للنظام.

الهم الحقوقي تراكم بين جوانح محمد الصبار عند التحاقه بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، الذي ما زال يشغل عضوية مجلسه الوطني.

اليوم، وجد الصبار نفسه في واجهة الأحداث، مراقبا من طرف أصدقائه بالأمس، قابضا على